



اسم المقال: تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصادر الإسلامية (دراسة تحليلية لعينة من المصادر الإسلامية العراقية)

اسم الكاتب: هكار محمد سليم عبدالله، دلفين محمود رسول

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3754>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 07:30 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 133
March 2022

© University of Mosul |
College of Administration and
Economics, Mosul, Iraq.



TANRA retains the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Abdullah, Hakar M. S., Rasol, Dilveen M. (2022). "Diagnosing the reality of Murabaha financing in Islamic banks (Analytical study of a sample of Iraq Islamic banks)". **TANMIYAT AL-RAFIDAIN**, 41 (133), 154 -176 ,
<https://doi.org/10.33899/tanra.2021.130878.1112>

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

Diagnosing the reality of Murabaha financing in Islamic banks (Analytical study of a sample of Iraq Islamic banks)

Hakar M. S. Abdullah¹; Dilveen M. Rasol²

^{1&2} Accounting Department, Technical Institute of Administration - Duhok/
Duhok Polytechnic University

Corresponding author: Hakar M. S. Abdullah, College of Accounting
Department, Technical Institute of Administration - Duhok/ Duhok
Polytechnic University, hakar.mohammed@dpu.edu.krd

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.2021.130878.1112>

Article History: Received:17/7/2021; Revised: 5/8 /2021; Accepted:15 /8/2021;
Published: 1/3/2022.

Abstract

The Murabaha financing formula represents one of the important tools for Islamic banks that they use in their investment banking activity and the most widespread on, and in order for these banks to be able to maintain their customers and gain other new customers; It is necessary to pay attention to various legitimate investment methods, including Murabaha financing, and to manage it efficiently and effectively to achieve its declared goals to support economic activity and comprehensive economic and social development.

The goal of this research is to diagnose the reality of Murabaha financing in Islamic banks (the study sample) through a set of financial ratios which are: (the percentage of return on investment, the profitability ratio of the investment method, the relative weight of the Murabaha formula, the growth rate) and through the analysis of bank data (the study sample) for the period from (2015-2019), which numbered (5) banks from among the banks listed in the Iraq Stock Exchange. One of the most important findings of the study is the high rate of return on investment for the Murabaha financing formula in the surveyed banks, which is a positive indicator and indicates the development of the efficiency of using the Murabaha financing formula by banks (the study sample). In light of the results, the study suggests the necessity for the surveyed banks to focus on maximizing the rate of return on investment by investing in the Murabaha formula, because the higher the rate of return through investing in Murabaha financing, the more this leads to maximizing the total revenues.

Keywords:

simple Murabaha, Murabaha for ordering to buy, profitability criterion, investment criterion.



ورقة بحثية تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية)

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA) : مجلة علمية، فصلية،
دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المؤلف المراسل: هكار محمد سليم عبد الله^١ ، دلفين محمود رسول^٢
قسم المحاسبة، المعهد التقني الإداري، دهوك، جامعة دهوك التقنية ،

hakar.mohammed@dpu.edu.krd

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.2021.130878.1112>

تاريخ المقالة: الاستلام: ٢٠٢١/٧/١٧؛ التعديل والتقديم: ٢٠٢١/٨/٥؛ القبول: ٢٠٢١/٨/١٥؛
النشر: ٢٠٢٢/٣/١.

المستخلص

تمثل صيغة التمويل بالمرابحة أحد الأدوات المهمة للمصارف الإسلامية التي يستخدمها في نشاطها المصرفي الإستثماري وأكثرها انتشاراً، ولكن تتمكن هذه المصارف من المحافظة على زبائنها وكسب زبائن آخرين جدد؛ فلابد من الاهتمام بأساليب الاستثمار الشرعية المتعددة ومن بينها التمويل بالمرابحة وإدارتها بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهدافها المعلنة لدعم النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

هدف الدراسة إلى تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية (عينة الدراسة) من خلال مجموعة من النسب المالية، وهي: (نسبة العائد على الاستثمار، نسبة ربحية وسيلة الاستثمار، الوزن النسبي لصيغة المرابحة، معدل النمو) ومن خلال تحليل بيانات المصارف (عينة الدراسة) للفترة من (2019-2015)، وللبالغ عددها (5) مصارف من بين المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الدراسة هي ارتفاع معدل العائد على الاستثمار لصيغة التمويل بالمرابحة في المصارف المبحوثة، والذي يعتبر مؤشراً إيجابياً، ويدل على تطور كفاءة استخدام صيغة التمويل بالمرابحة من قبل المصارف (عينة الدراسة). وفي ضوء نتائج تقرير الدراسة ضرورة قيام المصارف المبحوثة بتركيز على تعظيم نسبة العائد على الاستثمار من خلال الاستثمار في صيغة المرابحة، لأنها كلما ارتفعت نسبة العائد من خلال الاستثمار في التمويل بالمرابحة كلما أدى ذلك إلى تعظيم إجمالي الإيرادات.

الكلمات الرئيسية

المرابحة البسيطة، المرابحة للأمر بالشراء، معيار الربحية، معيار الاستثمار



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع المقالة في أي وسيلة نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: عبدالله، هكار محمد سليم، رسول، دلفين محمود (٢٠٢٢). "تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية" دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية" *تنمية الرافدين*، ٤١، ١٥٤-١٧٦، <https://doi.org/10.33899/tanra.2021.130878.1112>

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com



المقدمة

انتشر واتسع نطاق العمل المصرفي الإسلامي بحيث أصبح يزاول في معظم البلدان الإسلامية، وفي بعض المجتمعات غير الإسلامية أيضاً. وحيث أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية لا تختلف عن المصارف التقليدية من حيث كونها وسيطاً مالياً يعمل على جمع وتعبئة المدخرات لإعادة ضخها في الاقتصاد، فإنه لتقيم أدائها شقين، شق متعلق بقدرة وكفاءة المصرف في جذب الأموال، وشق متعلق بالجانب الآخر من الوساطة، وهو توظيف الأموال المتاحة بما يحقق أهداف المصرف، إذ يتم توظيف الأموال في هذه المصارف من خلال عدد من العقود والأدوات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفي مقدمتها صيغة التمويل بالمرابحة، حيث يعتبر هذه صيغة من أكثر الصيغ الاستثمارية استخداماً من قبل معظم المصارف الإسلامية، خاصة في بداية نشأة هذه المصارف، وساعدت هذه الصيغة في تحسين المركز المالي للمصارف الإسلامية، وفي زيادة قدرتها على تحمل المخاطر، مما ساعدتها على التوسيع وتقديم منتجات جديدة.

وُسِّمَ هيكل الدراسة إلى أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الأول منهجة الدراسة، في حين خصص المبحث الثاني الجانب النظري للتمويل بالمرابحة، وذهب المبحث الثالث إلى تحليل لنسب التمويل بالمرابحة، أما المبحث الرابع فقد تضمن أهم الاستنتاجات والمقررات.

المبحث الأول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

المطلب الأول: منهجة الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

إن النظام المالي الإسلامي أثبت كفاءته في إدارة القروض، خصوصاً في ظل المتغيرات الحالية حتى إن الأنظمة المصرفية والمؤسسات التقليدية أصبحت تعمل وفقاً للإطار الذي يسير عليه النظام المالي الإسلامي. وتتجدر الاشارة إلى أن معظم الاستثمارات اليوم في المصارف الإسلامية تمثل التمويل بالمرابحات، لأنه قد تصل إلى أكثر من 80% من حجم الاستثمارات في بعض المصارف الإسلامية، وكذلك فإن نسبة التمويل بالمرابحة تختلف من مصرف لآخر، ومن دولة إلى أخرى. ومن خلال الاطلاع الباحثين على الدراسات السابقة المتعلقة بصيغة التمويل بالمرابحة، تم الإدراك أن هناك القليل من الدراسات - وخاصة في العراق - أخذت بنظر الاعتبار قياس وتحديد نشاط المرابحة ومدى كفاءة استخدامها في المصارف الإسلامية - هذا بحسب علم الباحثين، لذلك كان من الضروري عمل دراسة لغرض تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية للفترة من 2015 إلى 2019.

ولذلك فإنه يمكن وصف مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما مدى فعالية هذه الصيغة بزيادة ربحية المصارف الإسلامية بصفة عامة؟



-2 ما مدى اعتماد المصارف الإسلامية على الاستثمار في صيغة التمويل بالمرابحة، وما مدى نموها في المصارف الإسلامية؟

-3 ما مدى كفاءة المصارف في استخدام صيغة المرابحة؟

-4 ما مدى كفاءة المصارف في استخدام أموالها المتاحة من خلال الاستثمار في صيغة التمويل بالمرابحة؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الحاجة المتزايدة لتقديم واقع نشاط التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية، بعد أن جاوزت عمر غير قصير من العمل المبتدئ والنجاح المشهود من حيث معدلات النمو، وبما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعيداً عن الربا والظلم والاحتكار.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيس للدراسة من خلال تشخيص واقع المرابحة في المصارف الإسلامية العراقية، فضلاً عن ذلك، ويهدف الدراسة أيضاً إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1- تحديد مدى كفاءة المصارف الإسلامية العراقية في استخدام الأموال المتاحة من خلال الاستثمار في صيغة التمويل بالمرابحة.

2- قياس نشاط التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية العراقية ومدى نموها والاعتماد عليها من قبل هذه المصارف.

رابعاً: مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع المصارف الإسلامية العاملة في سوق العراق للأوراق المالية والتي عددها (19) مصرف إسلامياً، وتكونت عينة الدراسة العمدية من (5) مصارف، وكما هو موضح في الجدول (1)، وقد تم اختيار هذه المصارف للأسباب الآتية:

1- لأنها من أقدم وأكبر المصارف الإسلامية في العراق. أما المصارف الإسلامية الأخرى المدرجة الآن في سوق العراق للأوراق المالية حديثة التأسيس، حيث كانت نشاطها بالبداية شركات تحويل المالي ثم تحولت خاصة في سنة 2016- إلى مصارف إسلامية، لهذا لم يتم ادراجها ضمن عينة الدراسة من قبل الباحثين.

2- عدم توافر البيانات المطلوبة لأغلب المصارف الإسلامية العراقية ولعدة السنوات.

والجدول (1) يوضح أهم المؤشرات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة.



الجدول (1) أهم المؤشرات الخاصة بالمصارف (عينة الدراسة)

نوع الملكية	رأس المال في سنة 2019 بـ (دينار)	رأس المال في سنة التأسيس بـ (دينار)	سنة التأسيس	المؤشرات	المصارف
مساهمة خاصة %100	250 مليار	126 مليون	1992/12/19	المصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية	1
مساهمة خاصة %100	400 مليار	50 مليار	2005/3/13	مصرف كوردستان الإسلامي	2
مساهمة خاصة %100	251 مليار	25 مليار	2005/5/5	المصرف الوطني الإسلامي	3
مساهمة خاصة %100	250 مليار	8 مليار	2007/6/28	مصرف ايلاف الإسلامي	4
مساهمة خاصة %100	255 مليار	25 مليار	2009/4/1	مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	5

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية.

خامساً: فرضية الدراسة الرئيسية:

تتوفر صيغة التمويل بالمرابحة في المصارف عينة الدراسة بالاستناد إلى توافر مجموعة من المؤشرات المالية، ويقىع منها عدد من الفرضيات الفرعية وهي:

- توفر نسبة العائد على الاستثمار المعلومات المناسبة لقياس نسبة عائد وسيلة الاستثمار المتمثلة بصيغة التمويل بالمرابحة مقارنة بأجمالي إيرادات الاستثمار في المصارف (عينة الدراسة).
- توفر نسبة ربحية وسيلة الاستثمار المعلومات المناسبة لقياس الأرباح الناتجة عن استخدام الأموال في تلك الأداة الاستثمارية المتمثلة بصيغة التمويل في المصارف (عينة الدراسة).
- يوفّر الوزن النسبي لصيغة المرابحة المعلومات المناسبة لتحديد الوزن النسبي لوسيلة الاستثمار مقارنة بالوسائل الأخرى التي تستخدمها المصارف (عينة الدراسة).
- يوفّر معدل نمو صيغة التمويل بالمرابحة المعلومات المناسبة للحكم على كفاءة المصارف (عينة الدراسة) في استخدام الأموال المتاحة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة من المرتكزات الأساسية التي تُثري أي دراسة علمية جديدة. وفيما يأتي عرض لعدد من الدراسات السابقة التي أتيح للباحث الإطلاع عليها، وخاصة بموضوع الدراسة الحالية:

- دراسة (Bin Elias, 2007) بعنوان تسعير منتجات المرابحة والإجارة في ماليزيا: تحليل نقدي من منظور الشريعة. فقد سعت إلى البحث عن قواعد المصارف الإسلامية في تحديد الأسعار لمنتجاتها كالمرابحة،



والإجارة، لكونهما تشبهان معدل الفائدة الأساسية، ولتعلقهما بعملية التمويل، وتسديد الديون. وقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث المكتبي الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: جواز الإعتماد على معدل الفائدة الأساسية بوصفه مقياساً بشرط وجود الجهد المبذول، والمساهمة من قبل المصارف الإسلامية، ومن قبل الجهة الرسمية كالبنك المركزي الماليزي في تحديد المعيار الإسلامي لمعدل الفائدة لدى المصارف الإسلامية. وتبين من خلال الدراسة جواز الاعتماد على معدل الفائدة، وهو أمر معتمد في تسعير المنتجات الإسلامية وبالذات المرابحات والإجارة، وهذا يفيد ويثير الجانب النظري من هذه الدراسة وفي فهم آلية تحديد أسعار بيع المرابحة في المصارف الإسلامية.

2- دراسة (Abdul-Khalil, 2014) بعنوان مقارنة بين المرابحة والاستصناع في الصيرفة الإسلامية في الأردن، هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين استثمرين إسلاميين "استصناع" ومرابحة في الصيرفة الإسلامية في الأردن. وأظهرت النتائج أخيراً أن 42% في المتوسط من الاستثمارات التي تقدمها البنوك الإسلامية في الأردن هي استثمارات إسلامية. ومن ناحية أخرى فإن غالبية الاستثمارات الإسلامية تنسب إلى المرابحة وتتجاهل الاستثمار الإسلامي الآخر "الاستصناع". أوصت هذه الدراسة البنوك الإسلامية في الأردن بزيادة اعتمادها على الشكل الإسلامي "الاستصناع" ، لأن هذا النوع من أدوات الاستثمار الإسلامي يؤدي دوراً مهماً في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وإيجاد طرائق فعالة للتعامل مع البنوك الأخرى. في جميع أنحاء العالم.

3- دراسة (سكيك، 2015) بعنوان أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على نمو رأس المال العامل، هدفت لتعرف على أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على نمو رأس المال العامل في المشاريع الصغيرة، وقد توصلت لنتائج أهمها أن الإغاثة الإسلامية تطبق عدداً من المعايير التي تحكم حجم ونوعية التمويل الذي يهدف إلى نمو رأس المال العامل، كما تتبع سياسات واضحة تعمل على تشجيع المستثمرين والتي تلبى متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لصيغة المرابحة للأمر بالشراء باعتبارها بدلاً مناسباً عن مصادر التمويل التقليدية. وقد أوصت بضرورة قيام الإغاثة الإسلامية بتصميم خطة عمل واضحة تتعلق بآفاق التوسيع في التمويلات الممنوحة، مع ضرورة العمل نحو توفير بيئة قانونية وتشريعية مناسبة تسهم في ضبط فترة التحصيل بهدف المساعدة في استرجاع رأس المال.

4- دراسة (الحنطي وملاحيم، 2016) بعنوان أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية، هدفت إلى إبراز تحديد سعر المرابحة في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة في تحديده وما الأساس أو المراجع التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد سعر المرابحة. وقد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن هناك أثراً لسعر المرابحة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية، وكذلك وجود أثر لسعر على العائد على حقوق الملكية. وقد أوصت بزيادة تنوع أدوات وصيغ التمويل الإسلامي.

5- دراسة (Shah& Niazi, 2019) بعنوان قضايا في التنفيذ المعاصر للمرابحة، يهدف هذا البحث إلى استكشاف قضايا التنفيذ المعاصر للمرابحة في باكستان. لهذا الغرض ، تم تحليل الاتفاقيات الأنماذجية

للمرابحة، التي تم الحصول عليها من بنك الدولة الباكستاني (SBP) ومصرفي إسلاميين (I-IB و II)، ومن خلال تحليل، تم تحديد 7 مخاوف / قضايا في شكل أسئلة مفتوحة. تمت مناقشة هذه القضايا مع 30 من علماء الشريعة من خلال مقابلات شبه منتظمة من أجل التحقق منها باعتبارها قضايا شرعية أو توضيحاً على أنها ليست قضايا شرعية. وأكدت النتائج الدراسة إلى عدم وجود مشكلة شرعية في تعين العميل كوكيل من قبل البنك ولكن تحويل مخاطر المورد إلى الوكيل كان مسألة شرعية عملية. علاوة على ذلك ، تم التأكيد على ملء وتوقيع جميع مستندات المرابحة في نفس الوقت على أنه مسألة شرعية جادة تعادل بيع سلعة دون تحمل مخاطر الملكية التي تخلق مشكلة شرعية أخرى. إن تحويل جميع أنواع المخاطر إلى العميل سواء بصفته وكيلًا أو كمسئلته نهائياً يعكس المرابحة بأكملها على أنها كعبه.

6- دراسة (المومني، 2020) بعنوان المرابحة العكسية حقيقتها وصورها وأحكامها الفقهية، إذ تناول البحث إحدى منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وهي المرابحة العكسية وذلك من خلال بيان حقيقتها وصورها وأحكامها الفقهية. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج أبرزها: إن المرابحة العكسية هي إحدى أشكال المرابحة يكون فيها الأمر بالشراء هو المؤسسة المالية والمأمور هو العميل، وذلك عكس ما هو متعارف لذا سميت بهذا الاسم. وأن المرابحة العكسية تتم بطريقتين: الأولى: المرابحة العكسية على سلع مقصودة لذاتها، والثانية: المرابحة العكسية على سلع وسietة غير مقصودة لذاتها، وأنه يتدرج تحت هاتين الطريقتين عدة صور تختلف في أحکامها الفقهية.

7- دراسة (الرقعي وآخرون، 2020) بعنوان أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية، هدفت الدراسة إلى بيان أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في دولة فلسطين خلال الفترة الزمنية الممتدة (2009 - 2018). ومن أجل تحقيق ذلك فقد أجريت الدراسة على البنك الفلسطيني الإسلامي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات والإجابة على أسئلة الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني، وهذا مؤشر جيد على زيادة الطلب على التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء، مما قد يسهم في زيادة الاستثمارات في أصول البنك الإسلامي الفلسطيني. وكذلك وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على كل من العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم العادي من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني، مما يعود بشكل إيجابي و مباشر على المساهمين، وبالتالي ارتفاع قيمة السهم في سوق الأوراق المالية. وفي ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: الاهتمام بتتوسيع توظيف الموارد المالية لدى البنك الإسلامي الفلسطيني، وذلك بتعزيز أكثر لصيغ التمويل الأخرى، والعمل على تحقيق التوازن بين صيغ التمويل الإسلامية.

8- دراسة (Putra Et al, 2020) بعنوان تطبيق الغرامات في اتفاقية المرابحة على الصيرفة الشرعية في باندا آتشيه، الغرض من هذه الدراسة هو شرح تطبيق الغرامات الواردة في اتفاقية المرابحة في الصيرفة الإسلامية



في باندا آتشيه. يستخدم هذا النوع من البحث البيانات الأولية أو البحث القانوني التجاري الذي يفحص تعريف القانون (غير المكتوب) والبحث عن فعالية القانون كموضوع للبحث. إن المنهج المستخدم في هذا البحث هو منهج نوعي ومقدم بشكل تحليلي وصفي. وأظهرت النتائج درجة عالية من الإهمال بين العملاء فيما يتعلق بمبدأ الغرامات ، ولا يزال البعض يوقع العقد على الفور دون محاولة فهم شروط العقد. علاوة على ذلك ، يعتبر عدم وجود تواصل مباشر وإشراف من قبل البنك من العوامل الأخرى التي تمنع عملاء من العمل بشكل طبيعي دون تأخير سداد الأقساط ، وبناءً على نتائج هذه الدراسة، يقترح على العملاء فهم عقد المرابحة وقراءته قبله. تم التوقيع عليه حتى يتمكنوا من الاعتراض على دفع الغرامة عندما يتغدر عليهم الدفع. علاوة على ذلك ، يجب على البنك التأكد من العملاء وتذكيرهم باستمرار بقراءة العقد بالكامل وفحص الأنشطة التجارية للعميل والإشراف عليها بشكل دوري لتجنب حالة الأقساط غير المدفوعة.

ثانياً: واقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، من حيث:

(1) **مجال الاستفادة من الدراسات السابقة:** ويمكن تلخيص الإستفادة من الدراسات السابقة بما يأتي:

أ- الإستفادة منها في إثراء الجانب النظري في الدراسة الحالية.

ب- الإهتمام إلى المصادر والمراجع للإستفادة منها في الدراسة الحالية.

ت- أسلحت الدراسات السابقة في خلق تراكم معرفي للباحث والإطلاع على المواضيع التي تناولتها الأدبيات المالية في المجالات ذات الصلة.

(2) **أوجه الاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة:** إن أهم أوجه الاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة، هي:

أ- تضمنت دراستنا الحالية تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية لعدد من المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهو مالم تتناوله الدراسات السابقة. أي كان الاختلاف في الدولة التي تم اجراء الدراسة فيها، وفي سنوات الدراسة ايضاً.

ب- تضمنت دراستنا تعمقاً في الجانب العملي؛ إذ تضمنت التحليل المالي للنسب (نسبة العائد على الاستثمار، نسبة ربحية وسيلة الاستثمار، الوزن النسبي لصيغة المرابحة، معدل النمو)، في حين تضمنت أغلب الدراسات السابقة تحديد أحكام وصور الفقهية للتمويل بالمرابحة، فضلاً عن تحليل لعلاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة فقط.

المبحث الثاني

الإطار النظري للتمويل بالمرابحة

تقدم المصارف الخدمات المالية الإسلامية على أنها وسيط مالي تتمثل وظيفته في التوسط بين المدخرين والمستثمرين وفي سبيل تحقيق ذلك فإن هذه المصارف تحتاج إلى صيغ بديلة عن صيغ الاقتراض بالفائدة.



وتعتبر المرابحة من أهم الأدوات التي تتخذ منها المصارف الإسلامية وسيلة نحو استثمار وتنمية الأموال، وسيتم التطرق إلى هذا الإطار وفق المحاور الآتية:

أولاً: تعريف المرابحة:

تعرف المرابحة لغة: من الربح (بكسر الراء) وهو النماء، والربح بالتحرك أي بفتح الراء والباء، والربح والربح (فتح الاء) بمعنى النماء في التجر، وهو اسم ما ربحه، يقال رابحه على السلعة مرابحة، أي أعطيته رحراً (Ibn Mandoor, 2005:103).

أما التعريف الاصطلاحي للمرابحة: فقد عرفها الفقهاء السابقون بتعريفات كثيرة، وهي وإن اختلفت في ألفاظها إلا أنها تدور حول معنى واحد وهو: بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متقد عليه (Al-Momani, 2020:4).

وتعرف المرابحة بأنها البيع الذي يتفاوض بشأنه طرفان أو أكثر، ويتواعدان على تنفيذ هذا التفاوض، الذي يطلب بمقتضاه الأمر شراء سلعة لنفسه من المأمور، وبعد الأمر المأمور بشرائها منه وتربحه فيها، على أن يعقد بعدها بعد تملك المأمور للسلعة، وقد يتم هذا البيع مع عدم الإلزام للأمر بالشراء أو مع الإلزام به (Al-Hunaiti and Malahim, 2016: 768)

كما ويعرف المرابحة بأنها اتفاق بين مشتري لسلعة معينة وبائع لها، بمواصفات معينة على أساس تكلفة السلعة أي ثمنها ومصاريفها، فضلاً عن هامش ربح يتحقق عليه المشتري والبائع، وقد يتم تسليم السلعة في الحال أو في أجل معين، ودفع ثمن السلعة في الحال أو لاحقاً (Bin Haddou, 2020:42). والمرابحة نوع خاص من البيع، حيث يذكر البائع صراحة تكلفة السلعة المراد بيعها، ثم يبيعها لشخص آخر بعد إضافة بعض الربح أو هامش الربح عليها (Usmani, 2010: 71).

وقد عرفها القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 المعدل، وذلك عند تعرضه لمعالجة ببوع الأمانة، حيث جاء في الفقرة الثانية من المادة (530) "المرابحة بيع بمثل الثمن الأول الذي اشتري به البائع مع زيادة ربح معلوم" (Al-Rafi'i and Youssef, 2009:163).

أما من ناحية العمل المصرفي فيعرف بيع المرابحة على أنها قيام المصرف بشراء السلعة ما بناءً إلى الحاجة السوق إليها (بناء على دراسة أحوال السوق) أو عندما يتقدم أحد زبائن المصرف بطلب شراء سلعة معينة أو إستردادها من الخارج مثلاً، ويتوعد بشرائها أو يبدي فيه رغبته في شرائه مرة ثانية من المصرف (Ben Hezia, 2012:87).

يمكن القول إن المرابحة تتمتع بأهمية كبيرة لدى المصارف الإسلامية من خلال قدرتها على اشباع رغبات الزبائن فيما يخص السلع وغيرها، إذ يمكن للزبون اللجوء إلى المصرف الإسلامي، ويطلب منه شراء سلعة معينة ذات مواصفات معينة عند الحاجة مقابل تعهده على سداد ثمن هذه السلعة بحسب الاتفاق بينه وبين المصرف الإسلامي (Abd al-Ridha,et.al , 2018:381) .



ثانياً: أهمية بيع بالمرابحة

- إن البيع بالمرابحة حاز على جانب كبير من اهتمامات علماء الفقه، حيث إن لهذه الصيغة أهمية كبيرة ودور رئيس في عدة جوانب وهي (Muhammad and Abdullah, 2012:5-4):
1. يعتبر التعامل بالمرابحة البديل عن الاقتراض بالربا، وبذلك تكون هذه الصيغة من الاستثمار مشروع والتعامل بها مرضياً.
 2. يمكن للأفراد من خلال الحصول على المنتجات التي يحتاجون إليها، ودفع قيمتها على شكل أقساط شهرية أو مشابه ذلك قبل توافر القيمة المطلوبة.
 3. دعم وتحفيز الأعمال في القطاع التجاري.

وتتطوّي المرابحة أيضاً على أهمية واضحة تتمثل بالآتي (Abd al-Ridha, et.al , 2018:382):

- 1- المساهمة في تشجيع حركة البيع والشراء في الأسواق المحلية، من خلال توفير احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى رفع حجم الطلب الكلي والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي.
- 2- المساهمة في دعم الكفاءة الانتاجية للاقتصاد المحلي، من خلال توفير مستلزمات الانتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والآلات والاجهزة بالنسبة للقطاعات الانتاجية.
- 3- المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي، من خلال توفير وسائل الانتاج وتصريف المنتجات المحلية، وأيضاً تحقيق أعلى درجة من الترابط بين قطاعاته، مما يؤدي إلى تدعيم النشاط الاستثماري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: أنواع التمويل بالمرابحة

تنقسم المرابحة على قسمين هما (Touati, 2016:227):

- 1- **المرابحة البسيطة:** يقصد بها شراء شخص ما سلعة معينة ويتمنى معين ثم يبيعها لشخص آخر بالثمن الأول وزيادة ربح، فهو يشتري لنفسه أولاً ثم يعرض ما اشتراه للبيع .
- 2- **المرابحة المركبة ويطلق عليها حديثاً المرابحة للأمر بالشراء :** وهي بيع يطلب فيه شخص (الأمر بالشراء) من شخص آخر (المأمور بالشراء) بشراء سلعة معينة أو موصوفة بوصف معين، ويعده بشراء تلك السلعة منه بربح معين بعد أن يتملّكها على أن يعقداً بعد ذلك عقداً بالبيع، ويقوم الأمر بالشراء بدفع الثمن إما حالاً أو مؤجلاً أو مقططاً، وهو المعمول به في الغالب أي يتم الدفع على أقساط شهرية، وهي الصيغة المتّبعة من قبل المصارف الإسلامية في الوقت الراهن.

بالنسبة لفارق بين المرابحة المركبة والمرابحة البسيطة هي أنه في حالة المرابحة البسيطة يذكر البائع أو المورد السعر ولا يذكر التكاليف السلعة المراد بيعها، بينما في المرابحة المركبة يذكر للمشتري تكاليف الشراء، فضلاً عن هامش الربح (Ahmad & ur Rahman, 2013: 7). وأيضاً في المرابحة البسيطة يكون البائع المالكاً للبيع قبل وجود المشتري، فهو يتخذ المالك سبباً للربح، بمعنى أنه يتمتع بالإمتلاك بقصد البيع والربح، وهذه مهنة التاجر التي يقوم بها هنا حقيقة، إذ إنه يخاطر في امتلاك المبيع وينتظر من يطلبها، بينما المرابحة للأمر



بالشراء يكون وجود المشتري المربح مسبقاً هو سبب الامتلاك، فليس لدى البنك أي نية في الشراء لولا وجود هذا المشتري المربح، هذا يعني أن دوره الفعلي الذي يقوم به في المرابحة للأمر بالشراء هو عملية تمويل لا التجارة، ولذلك فهو لا يتحمل إلا مخاطرة ضئيلة في الواقع. (Al-Amin and Nasreen, 2017:109).

رابعاً: خطوات التعامل بصيغة التمويل بالمرابحة مع المصارف الإسلامية:

هناك عدة خطوات يتم من خلالها عملية التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية، تتمثل بالأتي - (Al-Wadi and Samhan, 2004:155) و (Maghraby, 2004:167) :

1) طلب من قبل الزبون للتمويل بالمرابحة: يقدم الزبون طلباً للمصرف الإسلامي يتضمن رغبته في شراء المصرف مواد أو آلات أو سلع معينة، ويحدد مواصفاتها والكمية المطلوبة بدقة كاملة، كما يحدد والتاريخ اللازم للحصول عليها.

2) دراسة وتحليل طلب الزبون والاستعلام عنه: وفي هذه المرحلة يقوم المصرف الإسلامي بدراسة هذا الطلب والاستعلام عن السلعة للتأكد من توافرها بالكمية المطلوبة وبالمواصفات المطلوبة وبالسعر المحدد، وكذلك الاستعلام عن العميل (سمعته، خبرته، مركزه المالي الخ) وتخالف هذه الدراسة من زبون إلى آخر، بحسب أهمية التمويل وحجمها ونوعية السلعة.

3) تحديد تكاليف وأرباح وأقساط عملية التمويل بالمرابحة: بعد إتمام الخطوة السابقة يقوم المصرف بإحتساب وتحديد قيمة السلعة وفقاً لعرض البيع المقدمة من الموردين، ومن ثم يقوم المصرف بتحديد ربح من هذه العملية بعد اضافة كافة التكاليف التي يتکبدها مثل تكاليف النقل والتخزين والتغليف والشحن والتکاليف الإدارية والتکاليف المتعلقة بالسعر الأصلي، بعدها يستطيع المصرف أن يحدد الأرباح التي سيحصل عليها وبحسب ما تم الاتفاق عليه مع الزبون.

4) قبول عملية التمويل بالمرابحة من المصرف والزبون: بعد إجراء الحسابات السابقة لعملية التمويل بالمرابحة من حيث التكاليف والأرباح وغيرها من الاجراءات، يمكن للمصرف الموافقة على عملية المرابحة تمهدًا للتحضير لمرحلة التنفيذ.

5) تنفيذ عملية المرابحة: بعد الموافقة على العملية، يدفع الزبون مبلغًا معيناً وبحسب الاتفاقية كدفعة مقدمة لإثبات جدية العقد ، ويقوم المصرف الإسلامي بتوفير السلعة المتطرق إليها، ومن ثم يقوم المصرف بإبلاغ العميل بأن السلعة هي جاهزة للتسلیم وبحسب الاتفاقية، وأخيراً يتم توقيع عقد المرابحة من قبل المصرف والزبون ويسلم الزبون السلعة.

6) المتابعة والتقييم: بعد تنفيذ عملية المرابحة واستلام الزبون للسلعة، يجب على المصرف متابعة الزبون للأسقساـر عنه بشكل دوري، وإجراء زيارات ميدانية للوقوف على كافة المستجدات وتقديم النصح له إذا لزم الأمر، حتى لا يتعرّض الزبون المرابح ويؤدي إلى توقفه عن الدفع للتزاماته.

خامساً: شروط المرابحة

تخصيص عقد بيع المرابحة للشروط الآتية (Sultan,Ebrahim,2011:3) (Al-Maghraby,2004:155):



1. يجب على البائع أن يذكر صراحة تكالفة السلعة المراد بيعها، بالإضافة إلى هامش الربح المعروف بحسب الاتفاق.
 2. يجب أن يكون تحديد مقدار الربح في المرابحة بالتراصي بين الطرفين، إما في شكل مبلغ مقطوع أو نسبة معينة من الربح يتحقق عليها وتم تحميته على التكالفة.
 3. على البائع تضمين جميع المصادر المتعلقة بالبضاعة وتحملها على كلفة الأساسية مثل تكاليف الشحن وتكاليف الرسوم الجمركية وغيرها من التكاليف، وبعد ذلك يقوم البائع بالإضافة هامش الربح على التكالفة الإجمالية.
 4. المعرفة التامة بأحوال السوق وظروفه وأنواع المنتجات محل التعامل، وأماكن توزيع المنتجات وآخليات التجارة.
 5. أن تكون المرابحة على شيء مملوك للبائع، أي له حق الملكية الذي يترب بمجرد انعقاد العقد صحيحاً حتى ولو لم يتم قبض أو حيازة المبيع وتسلمه.
- سادساً: الجوانب الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية للعمل المتعلقة بعمليات المرابحة:**
- الجوانب الاجتماعية والأخلاقية:**
- تتميز عمليات المرابحة بجوانب اجتماعية وأخلاقية في أسس التعامل في المجتمع، منها (Irsheed,2007:87):
1. الأمانة و عدم الخيانة أو الغش ، إذ إنها مبنية على السعر الأول للسلعة و قيمة الربح.
 2. جدية البائع والمشتري وترسيخ سلوك الوفاء بالعهد والالتزام بالوعد كأخلاق في المجتمعات الإسلامية.
 3. على البائع إظهار العيوب في السلعة أو ما يكرهه فيها إذا علم البائع بذلك قبل التسليم.
 4. الالتزام بالجوانب التشريعية، لأنه قد يتم تضمينها في تحديد قيمة الربح، أو مقابل الأجل في حال المرابحة لأجل.
- الجوانب الاقتصادية**

- تتميز هذه الصيغة بجوانب اقتصادية عديدة منه (Al-Barasi,2018:76-75):
1. تمتاز صيغة التمويل بالمرابحة بنطاقها الواسع، حيث يمكن استخدامها في تمويل احتياجات المستهلك التي لا تغطيها أشكال التمويل الأخرى.
 2. يتميز بمخاطرها المنخفضة ودرجة عالية من الأمان، مقارنةً بصيغ التمويل الأخرى عالية المخاطر.
 3. إن قلة الخبرة والكفاءة المهنية اللازمتين لدراسة مجالات العمل المختلفة وعدم الرغبة في تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات، كل ذلك أسلهم بشكل كبير في الدفع نحو استثمار مبالغ في عمليات المرابحة.
 4. قدمت هذه الصيغة البديل الشرعي لعمليات التمويل التقليدي قصير الأجل التي تمارسها المصارف التقليدية، والتي مكنت المصارف الإسلامية من الوقوف أمام المصارف التقليدية وساعدتها على تحقيق الأرباح.



5. تعتبر المرابحة من أكثر اشكال التمويل سهولة من حيث إجراءاتها التشغيلية، وسهولة احتساب التدفقات النقدية الناتجة عنها، مما يمنح القدرة للمصرف على تحطيط وضع السيولة، مما يزيد من عامل الامان للمصرف.

6. تسهم المرابحة في تشغيل التجارة الداخلية والخارجية على أساس شرعي، وخاصة فيما يتعلق بمواد البناء، مما يدعم الحركة العمرانية، ويساعد في حل العديد من مشاكل الاسكان التي تعاني منها معظم الدول الإسلامية.

سادعاً: المعايير المقترحة لتقدير صيغة التمويل بالمرابحة:

وهي النسب التي تمثل العلاقة بين قيمة عنصرين أو أكثر من عناصر القائمة المالية في لحظة زمنية معينة، وعلى مدار الفترة المحاسبية نفسها تستخدم هذه النسب كأدوات لتقدير أداء الصيغة الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية (Muhammed, 2010: 8-9) وقد تم استخدام المقاييس التالية في هذه الدراسة من قبل الباحثين؛ لأنها النسب المالية الوحيدة التي استطاع الباحثان الوصول إليها لقياس نشاط التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وكالاتي:

1- معيار الربحية: يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها، من خلال وسائل الاستثمار المختلفة، وهو من أهم مصادر الدخل في المصرف الإسلامي. ترجع أهمية الأرباح إلى كونها مصدر ثقة المودعين والمتعاملين مع المصرف، فضلاً عن أن الأرباح تمكن المصرف من زيادة الاحتياطيات وبالتالي مواجهة أي خسائر محتملة، حيث إنها إحدى وسائل زيادة رأس المال في المصارف. لذلك يعتبر معيار الربحية من أهم المعايير التي تقيس كفاءة استخدام وسائل الاستثمار. ويمكن قياس هذا المعيار عن طريق العديد من المؤشرات منها (Qantakji, 2015:680) :

أ- نسبة العائد على الاستثمارات: يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة عائد وسيلة الاستثمار مقارنة بإجمالي إيرادات الاستثمار للمصرف:

$$\text{نسبة العائد} = \frac{\text{إيرادات وسيلة الاستثمار}}{\text{إجمالي إيرادات الاستثمار بالمصرف}} \times 100$$

ب- نسبة ربحية وسيلة الاستثمار: يستخدم هذا المؤشر لقياس الأرباح الناتجة عن استخدام الأموال في تلك الأداة الاستثمارية.

$$\text{نسبة الربحية} = \frac{\text{أرباح وسيلة الاستثمار}}{\text{رصيد التمويل}} \times 100$$

2- معيار الاستثمار (التوظيف): يعد مؤشراً مهماً للحكم على كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة ومدى تلبية احتياجات الزبائن، حيث لا تنتهي عملية منح الائتمان بمجرد منح الزيون التمويل المطلوب، بل يتطلب الأمر متابعة الزيون في السداد حتى يسترد المصرف أمواله مرة أخرى. ويمكن قياس هذا المعيار من خلال مجموعة من المؤشرات المالية من أهمها (Qantakji, 2015:681) :



أ- الوزن النسبي للصيغة: يستخدم هذا المؤشر لتحديد الوزن النسبي لوسيلة الاستثمار مقارنة بالوسائل الأخرى التي يستخدمها المصرف.

$$\text{الوزن النسبي للصيغة} = \frac{\text{رصيد تمويل الصيغة}}{\text{إجمالي تمويل المصرف}} \times 100$$

ب- معدل النمو : يتم قياس معدل نمو استخدام وسيلة الاستثمار مقارنة بالوسائل الاستثمارية الأخرى.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{رصيد التمويل الحالي} - \text{رصيد التمويل السابق}}{\text{رصيد التمويل السابق}} \times 100$$

المبحث الثالث

الإطار التحليلي لنسب التمويل بالمرابحة

يهدف هذا المبحث إلى تحليل نسب التمويل بالمرابحة، وقد تم إجراء هذا التحليل للوقوف على كفاءة المصارف (عينة الدراسة) في استخدام الأموال المتاحة لديها من خلال وسيلة الاستثمار المتمثلة بالمرابحة ، وأيضاً بهدف إظهار الدور الذي يمارسه التمويل بالمرابحة في تعظيم ربحية المصارف. سيتم تحليل هذه النسب على النحو الآتي:

1- نسبة العائد على الاستثمار:

يبين الجدول رقم (2) نتائج التحليل لجميع المصارف (عينة الدراسة) بإستخدام نسبة العائد على الاستثمار. وتعبر هذه النسبة عن كفاءة المصارف في استخدام وسيلة التمويل بالمرابحة، وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة إيراد المرابحة المصرفية في تعظيم اجمالي ايرادات المصارف، وكلما ارتفعت ذل ذلك على زيادة مساهمة العائد من خلال التمويل بالمرابحة على تعظيم اجمالي الايرادات، والعكس صحيح.

أ- التحليل بحسب المؤشر الكلي: يظهر من جدول رقم (2) أن نسبة المؤشر الكلي لمعدل العائد على الاستثمار لصيغة المرابحة للمصارف (عينة الدراسة) بلغ (19.19%)، وخلال مدة الدراسة والتي بلغت (5) سنوات من 2015 لغاية 2019، وهذا يدل على ارتفاع معدل العائد على الاستثمار لصيغة المرابحة في المصارف المبحوثة، الذي يعتبر مؤشراً ايجابياً على تطور كفاءة استخدام صيغة التمويل بالمرابحة من قبل المصارف المبوبة. ليؤكد هذا التحليل صحة الفرضية الفرعية الأولى، والتي تنص على أن نسبة العائد على الاستثمار توفر المعلومات المناسبة لقياس نسبة عائد وسيلة الاستثمار المتمثلة بصيغة التمويل بالمرابحة مقارنة باجمالي ايرادات الاستثمار في المصارف (عينة الدراسة).

ب- التحليل بحسب المؤشر الجزئي: يوضح الجدول (2) نتائج المؤشر الجزئي، وكما يأتي:

(1) تدل نتائج التحليل على أن المصرف الوطني الإسلامي حق أعلى معدل لنسبة العائد على الاستثمار من بين المصارف التي شملتها الدراسة، حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي للمصرف المذكور (41.87%) وبإنحراف معياري (10.24). وهذا يوضح أن المصرف المذكور يتوجه إلى استخدام الصيغة المذكورة بكفاءة أكبر من المصارف الأخرى، مما يعني أن المصرف الوطني الإسلامي يتوجه إلى تعظيم اجمالي الايرادات من خلال تعظيم ايراد التمويل بالمرابحة. في حين تشير النتائج أيضاً إلى أن مصرف ايلاف الإسلامي حقق



أقل مؤشر عائد على الاستثمار من بين المصارف التي شملتها الدراسة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمصرف المذكور (0.92%) وبإنحراف معياري (0.50) ، وهذا يدل على قلة كفاءة المصرف المذكور في استخدام الصيغة المرابحة من المصارف الأخرى ، مما يعني انخفاض اجمالي الايراداتها بسبب انخفاض ايراد التمويل بالمرابحة. بينما لوحظ أن المصارف الأخرى في عينة الدراسة لديها متوسط حسابي لنسبة العائد على الاستثمار تراوح بين (4.41%) و(36.66%) خلال مدة الدراسة، كما هو مبين في نتائج الجدول (2).
 (2) يتضح من الجدول (2) أن المصارف التي حققت أعلى مؤشر لمتوسط معدل العائد على الاستثمار لصيغة المرابحة هي المصارف الآتية، متسلسلة من الأعلى إلى الأدنى، على النحو الآتي: (مصرف الوطني الإسلامي، المصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي، المصرف العراقي الإسلامي) وبالنسبة المرتبة على التوالي (41.87%， 36.66%， 12.10%)، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى كفاءة هذه المصارف المذكورة آنفاً في استخدام هذه الصيغة لتوليد الايرادات.
 (3) يوضح الجدول (2) أن المصارف التي حققت أدنى معدل نسبة العائد على الاستثمار بصيغة المرابحة هي المصارف الآتية، مرتبة من الأدنى إلى الأعلى، على النحو الآتي: (مصرف ايلاف الإسلامي، ومصرف كوردستان الإسلامي) وبالنسبة المرتبة على التوالي (4.41%， 0.92%)، ويدل إنخفاض هذه النسبة على قلة كفاءة هذه المصارف المذكورة أعلاه في استخدام هذه الصيغة لتوليد الايرادات.

الجدول (2): نسبة العائد على الاستثمار لصيغة التمويل بالمرابحة للمصارف (عينة الدراسة) للفترة 2015

لغاية 2019

S.D	M	السنوات						المصارف	ت
		2019 (%)	2018 (%)	2017 (%)	2016 (%)	2015 (%)			
9.26	36.66	27.71	44.36	48.09	34.82	28.32	مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	1	
0.50	0.92	0.47	0.34	1.15	1.14	1.52	مصرف ايلاف الإسلامي	2	
4.15	12.10	14.34	5.64	10.99	12.94	16.59	المصرف العراقي الإسلامي	3	
7.02	4.41	0.27	2.00	2.97	0.03	16.77	مصرف كوردستان الإسلامي	4	
10.24	41.87	34.48	38.24	33.76	44.29	58.59	المصرف الوطني الإسلامي	5	
6.23	19.19						المتوسط العام		

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2015 - 2019



- نسبة ربحية وسيلة الاستثمار بالمرابحة : 2

يتضح من الجدول رقم (3) نتائج التحليل لجميع المصارف المدروسة من خلال نسبة ربحية وسيلة الاستثمار الخاصة بالمرابحة، إذ يبين لنا هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في توظيف امواله من خلال صيغة الاستثمار المتمثلة بالمرابحة.

أ- التحليل بحسب المؤشر الكلي: يوضح الجدول رقم (3) أن المؤشر الكلي لمتوسط نسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة للمصارف (عينة الدراسة) بلغ (7.15%) خلال فترة الدراسة والتي بلغت (5) سنوات من 2015 إلى 2019، ومن خلال هذه المؤشرات نلاحظ ارتفاع نسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة في المصارف المدروسة، وهذا يعتبر مؤشراً أيضاً على قدرة المصرف في استخدام وسيلة الاستثمار. ويؤكد هذا التحليل صحة الفرضية الفرعية الثانية، والتي تنص على أن نسبة ربحية وسيلة الاستثمار توفر المعلومات المناسبة لقياس الارباح الناتجة عن استخدام الأموال في تلك الأداة الاستثمارية المتمثلة بصيغة التمويل في المصارف (عينة الدراسة).

ب- التحليل بحسب المؤشر الجزئي: تدل نتائج التحليل إلى أن مصرف كوردستان الإسلامي حقق أعلى مؤشر لنسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة من بين المصارف التي شملتها الدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للمصرف المذكور نسبة (19.85%) وإنحراف معياري (19.27) ويفسر هذا ارتفاع نسبة الارباح من خلال التمويل بالمرابحة في المصرف المذكور، وبالتالي يعتبر مؤشراً أيضاً على قدرة المصرف في استخدام وسيلة الاستثمار الخاصة بالمرابحة، وتدل النتائج أيضاً على أن مصرف ايلاف الإسلامي حقق أقل مؤشر لنسبة ربحية لصيغة التمويل بالمرابحة من بين المصارف التي شملتها الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمصرف المذكور ما نسبته (0.26%) وإنحراف معياري (0.14) وهذا ما يفسر انخفاض نسبة الارباح من خلال التمويل بالمرابحة في المصرف المذكور، وبالتالي يعتبر مؤشراً أيضاً على قلة قدرة المصرف في استخدام وسيلة الاستثمار الخاصة بالمرابحة، في حين لاحظ أن المصارف الأخرى التي شملتها الدراسة قد بلغ المتوسط لنسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة لديها نسبة ما بين (8.74%) و(3.14%) خلال مدة الدراسة، وكما هو موضح في نتائج الجدول (3).

الجدول (3): نسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة للمصارف (عينة الدراسة) للفترة 2015 لغاية 2019

S.D	M	السنوات						المصارف	ت
		2019 (%)	2018 (%)	2017 (%)	2016 (%)	2015 (%)			
2.63	8.74	7.30	9.77	12.13	9.32	5.16	مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	1	
0.14	0.26	0.13	0.10	0.35	0.32	0.41	مصرف ايلاف الإسلامي	2	
1.83	3.78	6.72	1.67	3.34	3.49	3.69	المصرف العراقي الإسلامي	3	
19.27	19.85	3.90	42.06	37.92	0.09	15.27	مصرف كوردستان الإسلامي	4	

S.D	M	2019 (%)	2018 (%)	2017 (%)	2016 (%)	2015 (%)	السنوات	المصارف	ت
2.32	3.14	0.94	1.54	2.48	4.02	6.74		المصرف الوطني الإسلامي	5
5.24	7.15							المتوسط العام	

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2015 - 2019.

3- الوزن النسبي للصيغة المرابحة:

وهي من النسب المهمة المستخدمة بوصفها مقياساً للحكم على كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة، وتؤشر هذه النسبة مدى إعتماد المصارف الإسلامية على صيغة التمويل بالمرابحة في توظيف أمواله ونسبتها إلى صيغ التمويل الأخرى التي يعتمدها المصرف في استثماراته.

أ- التحليل بحسب المؤشر الكلي: يتضح من الجدول رقم (4) أن المؤشر الكلي لمتوسط الوزن النسبي لصيغة المرابحة للمصارف المبحوثة بلغ نسبة (66.83%) وخلال فترة الدراسة والتي بلغت (5) سنوات من 2015 لغاية 2019، مما يدل على ارتفاع نسبة إعتماد المصارف (عينة الدراسة) في توظيف أمواله من خلال صيغة التمويل بالمرابحة. ويؤكد هذا التحليل صحة الفرضية الفرعية الثالثة، والتي تنص على أن الوزن النسبي لصيغة المرابحة يوفر المعلومات المناسبة لتحديد الوزن النسبي لوسيلة الاستثمار مقارنة بالوسائل الأخرى التي يستخدمها المصارف (عينة الدراسة).

ب- التحليل بحسب المؤشر الجزئي: تدل نتائج التحليل إلى أن مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي حق أعلى مؤشر للوزن النسبي لصيغة المرابحة من بين المصارف التي شملتها الدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لمصرف المذكور نسبة (97.36%)، وبإنحراف معياري (3.7)، ويدل هذا على اعتماد مصرف جيهان وبشكل كبير جداً على صيغة التمويل بالمرابحة في توظيف أمواله، وبالتالي كفاءته في استخدام أمواله، في حين تشير النتائج إلى أن مصرف ايلاف الإسلامي حق أقل مؤشر للوزن النسبي لصيغة المرابحة من بين المصارف (عينة الدراسة) أيضاً، حيث تدل النتائج أن المتوسط الحسابي لمصرف المذكور بلغ نسبة (22.65%) وبإنحراف معياري (5.59)، مما يعني قلة كفاءة مصرف ايلاف الإسلامي على استخدام أمواله من خلال صيغة المرابحة. بينما لحظ أن المصارف الأخرى التي شملتها الدراسة، قد تراوحت نسبة المتوسط الحسابي لديها لنسبة الوزن النسبي لصيغة المرابحة ما بين (93.35%) و(47.17%) خلال مدة الدراسة، وكما هو مبين في نتائج الجدول (4).

كما يوضح الجدول (4) الوزن النسبي المرتفع لصيغة المرابحة للمصارف التالية، مرتبة من الأعلى إلى الأدنى على التوالي: (مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي، والمصرف الوطني الإسلامي، ومصرف كوردستان الإسلامي) وخلال فترة الدراسة؛ وهذا يدل على الكفاءة العالية لهذه المصارف في استخدام أموالها



المتحدة. أما المصارف الأخرى (عينة الدراسة)، فإن إنخفاض نسبة الوزن النسبي لصيغة المرابحة لديها تؤدي إلى قلة الكفاءة لديها في استخدام أموالها المتاحة من خلال صيغة التمويل بالمرابحة.

الجدول (4) الوزن النسبي للصيغة المرابحة للمصارف (عينة الدراسة) للفترة 2015 لغاية 2019

S.D	M	السنوات						المصارف ت
		2019 (%)	2018 (%)	2017 (%)	2016 (%)	2015 (%)		
3.70	97.36	91.39	96.12	99.59	99.71	100	صرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	1
5.59	22.65	15.50	24.77	27.07	27.93	17.98	صرف ايلاف الإسلامي	2
9.47	47.17	30.61	48.90	51.05	50.88	54.42	المصرف العراقي الإسلامي	3
20.26	73.64	91.93	82.69	42.25	64.90	86.42	صرف كوردستان الإسلامي	4
10.01	93.35	77.50	89.24	100	100	100	المصرف الوطني الإسلامي	5
9.80	66.83						المتوسط العام	

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2015 - 2019.

4- معدل النمو:

معدل النمو هو أحد الأهداف التي تسعى المصارف على إختلاف أنواعها إلى تحقيقها، إذ تقوم المصارف بإعداد كافة السياسات والبرامج والإستراتيجيات المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف. لذلك، فإن معدل نمو التمويل صيغة المرابحة تعتبر مقياس للحكم على كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة.

يتضح من الجدول رقم (5) أن المؤشر الكلي لمتوسط معدل نمو التمويل بالمرابحة للمصارف التي شملتها الدراسة بلغ (-14%) وخلال فترة الدراسة والتي بلغت (5) سنوات من 2015 لغاية 2019، وهذا يشير إلى انخفاض نسبة اعتماد المصارف (عينة الدراسة) على صيغة التمويل بالمرابحة في استثماراته. ونلاحظ أن أعلى متوسط نمو المرابحة كان للمصرف الوطني الإسلامي بنسبة (2%)، وهذه النسبة فاقت المعدل العام لعينة الدراسة، مما يدل على كفاءة هذا المصرف في استخدام الأموال المتاحة من خلال صيغة المرابحة. أما ادنى متوسط لمعدل نمو التمويل بالمرابحة فكان لمصرف كوردستان الإسلامي بنسبة سالبة (-43%)، وهذا يدل على ضعف كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة من خلال صيغة المرابحة. ويؤكد هذا التحليل صحة الفرضية الفرعية الرابعة، والتي تنص على أن معدل نمو صيغة التمويل بالمرابحة توفر المعلومات المناسبة للحكم على كفاءة المصارف (عينة الدراسة) في استخدام الأموال المتاحة.

ويتضح من الجدول أيضاً أن المصارف: (المصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي، ومصرف العراقي الإسلامي، ومصرف ايلاف الإسلامي) قد حققت معدل نمو سالب لصيغة التمويل بالمرابحة، حيث بلغت على



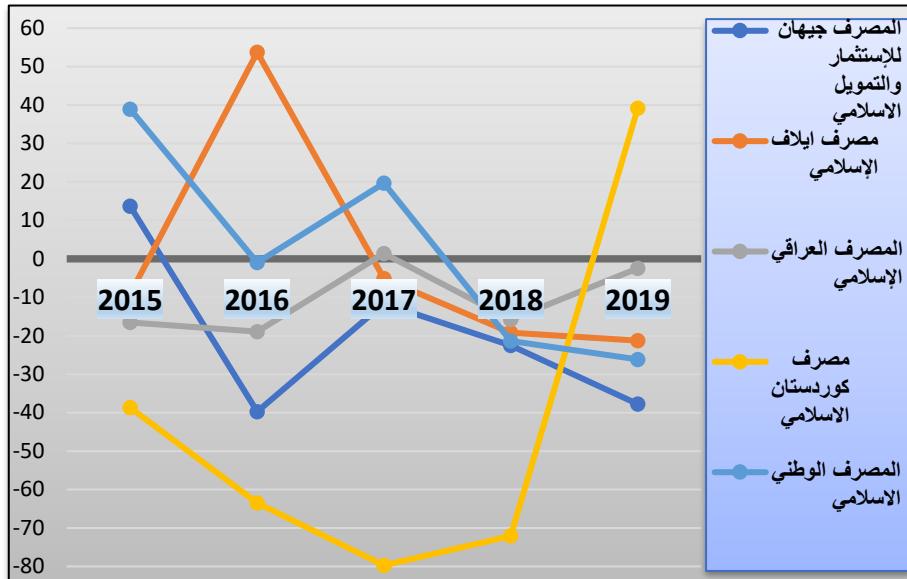
التالي (20% - 10%)، وهذا يدل على قلة اعتماد هذه المصارف في استخدام وسيلة الاستثمار المتمثلة بالتمويل بالمرابحة مقارنة بالوسائل الاستثمارية الأخرى.

الجدول (5) معدل نمو صيغة المرابحة للمصارف (عينة الدراسة) للفترة 2015 لغاية 2019

S.D	M	2019 (%)	2018 (%)	2017 (%)	2016 (%)	2015 (%)	السنوات	المصارف	t
22	-20	-38	-23	-12	-40	14	مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	1	
31	0	-21	-19	-5	54	-9	مصرف ايلاف الإسلامي	2	
9	-10	-2	-16	1	-19	-17	المصرف العراقي الإسلامي	3	
48	-43	39	-72	-80	-63	-39	مصرف كوردستان الإسلامي	4	
27	2	-26	-21	20	-1	39	المصرف الوطني الإسلامي	5	
28	-14						المتوسط العام		

ال المصدر : إعداد الباحثين بالإعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2015 - 2019 .

ويعبر الشكل (2) عن سلوك مؤشر النمو وسيلة التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية (عينة الدراسة) للفترة من 2015 ولغاية 2019. يتضح من الشكل أن مسار منحنى معدل النمو وسيلة التمويل بالمرابحة في جميع مصارف الإسلامية المبحوثة وخلال فترة الدراسة غير مستقر، حيث تبين أن هناك تذبذباً كبيراً في منحنى مصرف كوردستان الإسلامي، وتشير النتائج إلى إن بداية منحنى هذا المصرف، وهي سنة (2015) كانت من نقطة سالبة وبنسبة كبيرة وهي (-39%)، واستمر هذا التراجع حتى سنة 2018، ثم وفي سنة (2019) نلاحظ أن هناك إرتفاعاً كبيراً في منحنى مصرف كوردستان الإسلامي، حيث وصل إلى نقطة موجبة بنسبة (39%)، وهو مؤشر حيد على ارتفاع معدل نمو وسيلة التمويل بالمرابحة في المصرف المذكور. وكما هو موضح في الشكل (2). أما بالنسبة للمصارف الأخرى، فنلاحظ انخفاضاً في منحنى معدل نمو وسيلة التمويل بالمرابحة، خاصة في السنوات (2016، 2018، 2019)، مما يشير إلى أن هذه المصارف لم تعتمد على صيغة التمويل بالمرابحة في هذه السنوات، وبالتالي، قلة كفاءتها في استخدام أموالها المتاحة من خلال هذه صيغة.



الشكل (2) معدل نمو التمويل بالمرابحة للمصارف (عينة الدراسة) للفترة 2015-2019
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الواردة في الجدول (5).

المبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات

بناءً على تحليل متغير الدراسة؛ يعرض المبحث الحالي أهم الاستنتاجات والمقترحات. وكما يأتي:
أولاً: استنتاجات:

- تبين من الدراسة أن المرابحات بالنسبة للمصارف الإسلامية أهم فقرات الائتمان الإسلامي بسبب الدور الكبير الذي تؤديه هذه الأداة في توفير احتياجات السوق المختلفة، فضلاً عن إشباع الحاجات الاستهلاكية لمختلف الزبائن.
- اتضح من الدراسة أن المرابحة الإسلامية تسهم في دعم المشاريع الاقتصادية والصناعية من خلال توفير مستلزمات الإنتاج بما يسهم في دعم الاقتصاد ودفع عجلة الاستثمار في البلدان وتحقيق أفضل المكاسب المالية للمصارف الإسلامية.
- تبين من النتائج ارتفاع معدل العائد على الاستثمار لصيغة التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية المبحوثة، والذي يعتبر مؤشراً إيجابياً، ويدل على تطور كفاءة استخدام صيغة التمويل بالمرابحة من قبل المصارف (عينة الدراسة). حيث أشارت نتائج التحليل إلى أن مصرف الوطني الإسلامي حقق أعلى مؤشر لنسبة العائد على الاستثمار من بين المصارف المبحوثة.



4. اتضح من النتائج أن هناك ارتفاعاً في نسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة في المصارف المدروسة، وهذا يعتبر مؤشر أيضاً على قدرة المصرف في استخدام هذه الوسيلة الاستثمارية، حيث حقق مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي أعلى مؤشر للوزن النسبي لصيغة المرابحة من بين المصارف المدروسة.
5. تبين من الدراسة إن هناك ارتفاعاً في نسبة إعتماد المصارف المدروسة في توظيف أموالها من خلال صيغة التمويل بالمرابحة. حيث تشير نتائج التحليل إلى أن مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي حققاً أعلى مؤشر للوزن النسبي لصيغة المرابحة من بين المصارف المدروسة.
6. تبين من نتائج الدراسة أن المؤشر الكلي لمتوسط نسبة نمو التمويل بالمرابحة للمصارف (عينة الدراسة) كان بنسبة سالبة وخلال مدة الدراسة والبالغة (5) سنوات من 2015 لغاية 2019، وهذا يدل انخفاض نسبة إعتماد المصارف المدروسة على صيغة التمويل بالمرابحة في استثماراته.

ثانياً: المقترنات

1. ضرورة الإهتمام بتحديد وتقدير صيغة التمويل بالمرابحة من قبل المصارف الإسلامية العراقية، لأنها تعد من أهم الصيغ الاستثمارية والأكثرها تطبيقاً في الصناعة المصرافية الإسلامية، فمن خلال هذه الصيغة يستطيع المصرف تمويل الأنشطة الاستثمارية في مجال الصناعة والتجارة، وكذلك تمويل الاحتياجات الشخصية لمختلف الزبائن.
2. يجب على المصارف الإسلامية العراقية التركيز على تعظيم نسبة العائد على الاستثمار من خلال الاستثمار في صيغة التمويل بالمرابحة، لأنها كلما أرتفعت هذه النسبة أدى ذلك إلى تعظيم إجمالي إيرادات المصارف.
3. ضرورة قيام المصارف الإسلامية العراقية بالاعتماد أكثر على صيغة التمويل بالمرابحة في توظيف أمواله، لأنها تعد كمقاييس للحكم على كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة.
4. يجب على المصارف المدروسة التي حققت معدل نمو سالب لصيغة التمويل بالمرابحة، إعادة النظر في سياساتها الاستثمارية باستخدام هذه الصيغة، لتحسين كفاءة استخدامها للأموال من خلال وسيلة التمويل بالمرابحة، وذلك لتحقيق أرباح أكثر عند زيادة معدل نمو هذه الصيغة.

Reference

- Abd al-Ridha and others, Mustafa Salam Abd al-Ridha, Alia Kazem, Qasim Hamid Nasser, (2018), Islamic Murabaha and its impact on Islamic banking liquidity risk - An applied study in my national bank and Elaf al-Islam, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Volume 10, number 4.
- Ahmad & ur Rahman, Rashid, Ata, (2013), An Introduction to Islamic Modes of Financing for Elimination of Interest Based transactions in Banking Sector of Pakistan, Al-Idah Shaykh Zayed Islamic Centre University of Peshawar 2(27).
- Al-Amin and Nasreen, Halmous, Kiziz, (2017), Murabaha sale to the person who ordered the purchase - a study in the concept, procedures and legal controls, Al-Imtiaz Journal for Economics and Management Research, Vol. 1, No. 1.



- Al-Barasi, Abd al-Salam Hussein Saleh, (2018), The extent to which Libyan commercial banks adhere to the banking standard No. (1) Regulating the sale of Murabaha and its compatibility with the standards of the Islamic Accounting and Auditing Organization, Master's thesis, University of Benghazi, Faculty of Economics, Libya.
- Al-Maghribi, Abdel Hamid Abdel Fattah, (2004), Strategic Management in Islamic Banks, King Fahd National Library, Islamic Research and Training Institute, Jeddah - Saudi Arabia.
- Al-Momani, Israa Moussa, (2020), Reverse Murabaha: its truth, images and jurisprudential rulings, Journal of the Islamic University of Sharia and Legal Studies, University of Jordan, Journal 28, No. 3.
- Al-Hunaiti and Malahim, Hana Muhammad, Sari Suleiman, (2016), the impact of the murabaha price on the financial performance of Islamic banks operating in Jordan for the period 2000-2013, The Jordanian Journal of Business Administration, Volume 12, Issue 4.
- Al-Rafi'i and Youssef, Ali Kazem, Etidal Abdul-Baqi, (2009), What is Murabaha Banking Sale, Journal of Economic Sciences, Iraq, Volume 6, Issue 23.
- Al-Wadi and Samhan, Mahmoud Hussein, Hussein Muhammad (2012), Islamic Banks, Dar Al-Masira for Publishing, Distribution and Printing, fourth edition, Amman, Jordan.
- Ben Hezia, Sarah, (2012), Fundamentals of Islamic Banking, Master Thesis, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Larbi Ben M'hidi University - Oum El Bouaghi, Algeria.
- Bin Haddou, Fouad, (2020), the jurisprudential and economic view of the financing formula Murabaha sale to the purchase orderer in Islamic banks, Value Added Journal of Business Economics, University Center Ahmed Zabagha - Relizane - Algeria, Volume 1, Issue 2.
- Ibn Mandoor, Abi Al-Fadl Jamal Al-Din Muhammad Bin Makram, (2005) Lisan Al-Arab, Part 4, Dar Al-Kutub Al-Ilmia for Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.
- Irsheed, Mahmoud Abdel-Karim, (2007), The Comprehensive in the Transactions and Operations of Islamic Banks, Dar Al-Nafaes for Publishing and Distribution, the second volume, Amman, Jordan.
- Kanakji, Samer Mazhar, (2015), The Finance Industry in Islamic Banks and Financial Institutions, Dar Abi Al-Fida International for Publishing, Distribution and Translation, second edition, Hama, Syria.
- Muhammad and Abdullah, Saad Abd, Hamoudi, (2012), Murabaha sale contract in Islamic banks, Journal of Baghdad College of Economic Sciences, Volume 1, Issue 31.
- Muhammed, Abd al-Salam Abdullah, (2010), The Experience of the Jumhouria Bank in Murabaha Sale for a Purchase Order - An Analytical Evaluation Study, the Second Islamic Financial Services Conference, Academy of Graduate Studies / Tripoli - Libya.



Sultan, Hussam (2011)"Murabaha", SSRN Electronic Journal, university Bangor, United Kingdom.

The bank's final accounts reports (study sample) for the period from (2015-2019), published on the Iraq Stock Exchange website.

The tenth annual report of the Iraqi Stock Exchange for the year 2018.

Touati, Osama Moftah, (2016), the extent to which Libyan banks comply with the banking standard No. (1) Regulating Murabaha operations for internal purchase order and its compatibility with Financial Accounting Standard No. (2), Journal of Economic and Political Sciences, Faculty of Economics and Trade Zliten / Asmarya University Islam, issue 7.

Usmani, M.Taqi, (2010), Introduction to Islamic Finance, Adam Publishers & Distributors, New Delhi Idara Isha'at-E-Diniyat.